American University of Iraq, Sulaimani
Dhia Jafar Center for Energy and Natural Resources

AUIS

آفاق الطاقة في العراق

العدد الأول – أيار ٢٠٢٦ | مجلة فصلية

الطاقة هي عماد الاقتصاد العراقي: تعريف بمركز ضياء جعفر ومجلة آفاق الطاقة في العراق

الإصلاح الكهربائي في كردستان.. تحدي الصمود لمشروع روناكي

أزمة عائدات النفط في زمن الحرب

تطورات الطاقة في ضوء مستجدات الاحداث

مجلة فصلية تصدر عن مركز ضياء جعفر للطاقة والموارد الطبيعية في الجامعة الاميركية في العراق-السليمانية

من نحن

آفاق الطاقة في العراق هي مجلة فصلية تقدم تحليلات مستقلة وموجهة نحو سياسات قطاع الطاقة في العراق وإقليم كردستان، وتغطي التطورات الحاصلة في مجالات النفط والغاز والكهرباء والطاقة المتجددة، مع التركيز على المجالات الاقتصادية والإصلاح المؤسسي وذات التأثير الاوسع نطاقا على التنمية في العراق.

وتهدف المجلة الى عرض القضايا المعقدة المتعلقة بالطاقة بطريقة واضحة وميسرة الفهم، مما يدعم النقاش المستنير بين صانعي السياسات والمتخصصين والباحثين في هذا المجال.

فريق التحرير

رئيس التحرير:
محمد حسين

المدير العام:
كولستان م. امين

المحررون:
العربية: خلود العامري
الإنجليزية: وينثروب روجرز
الكردية: جيا كريم

مشرف التحرير للنسخة الكردية:
كەڤي و. علي

التصميم والمونتاج الرقمي:
سوركيو حمه كريم عزيز

الناشر:
مركز ضياء جعفر للطاقة والموارد الطبيعية

حول الناشر
يكرس مركز ضياء جعفر للطاقة والموارد الطبيعية في الجامعة الأميركية في العراق والسليمانية (AUIS) جهوده لتعزيز البحث والحوار حول السياسات المتعلقة بقطاع الطاقة في العراق ودوره في التنمية الاقتصادية.

جدول المحتويات

الطاقة هي عماد الاقتصاد العراقي: تعريف بمركز ضياء جعفر ومجلة آفاق الطاقة في العراق 05

الإصلاح الكهربائي في كردستان.. تحدي الصمود لمشروع روناكي

مقدمة 07

قبل روناكي: الاقتصاد السياسي لنظام كهربائي عاطل 08

منطق الإصلاح الذي تتبناه روناكي 08

اصلاح الكهرباء تحت الضغط 09

المخاطر الهيكلية في بيئة متقلبة 10

اصلاح هيكلي ام اعتماد مُدار 11

الخلاصة 12

أزمة عائدات النفط في زمن الحرب 14

تطورات الطاقة في ضوء مستجدات الاحداث

ازمة هرمز وهشاشة التصدير في العراق 17

دخول شيفرون المحتمل وتحول ديناميكيات الاستثمار العراقي في مجال التنقيب والإنتاج 19

صراع إقليمي يعطل سوق الوقود المحلي 21

العراق يفتح طريق التصدير السوري لتخفيف ازمة الوقود 23

الطاقة هي عماد الاقتصاد العراقي: تعريف بمركز ضياء جعفر ومجلة "آفاق الطاقة في العراق"

بلال أ. وهاب
رئيس الجامعة الأمريكية في العراق، السليمانية (AUIS)

لا يعد قطاع الطاقة في العراق مجرد قطاع بين العديد من القطاعات الاخرى، بل هو الاقتصاد ذاته فهو يمثل العمود الفقري للدولة العراقية ومحرك التمويل الحكومي ومقياس معتمد لإمكانات البلاد وهشاشتها، إذ يشكل النفط الحصة الأكبر من دخل الدولة وأكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وبالتالي فإن هذا القطاع هو المرآة الأساسية التي يتضح من خلالها ملامح علاقة العراق بالعالم الخارجي.

في هذا السياق يطلق مركز ضياء جعفر للطاقة والموارد الطبيعية في الجامعة الأميركية في العراق-السليمانية (AUIS) مجلة "آفاق الطاقة في العراق"، هذا المنشور الذي سيكرس لمقترح بسيط لكنه مهم للغاية هو: وجوب أن يستند النقاش حول هذا القطاع الحيوي الى الحقائق، إذ يحتاج العراق إلى تحليل وبيانات وتوقعات أفضل للطاقة فيه، والى حوار وطني أكثر انضباطا حول هذا القطاع الذي يدعم موارده المالية العامة ويقترن بالحياة اليومية لكل أسرة عراقية.

لقد هيمنت السياسة والأزمات والشعارات والمساومات قصيرة الامد لفترة طويلة على النقاشات المتعلقة بقطاع الطاقة في العراق. إذ تتعدد الآراء وتستفيض وتتنوع حول قضايا مهمة مثل النفط والغاز والكهرباء والصادرات والرسوم، بل وحتى عن النزاع بين حكومة إقليم كردستان وبغداد، وحول منظمة أوبك (OPEC) والعلاقات مع الولايات المتحدة والمنطقة. ولكن ما ينقص هذه الآراء هو وجود منصة متخصصة قائمة على الأدلة، وذات بعد تحليلي صارم تربط البيانات بالخيارات السياسية والخيارات السياسية بالعواقب، وهذه هي الفجوة التي تسعى مجلة "آفاق الطاقة في العراق" إلى سدها.

فالعراق لا يحتاج إلى نموذج للطاقة - بالمعنى التقني الضيق - بل هو يحتاج الى إطار تحليلي وطني، وأدوات تعتمد على البيانات وتساعد على التنبؤ بالعرض والطلب، وتتابع التغيرات في سلوك الجمهور وقطاع الأعمال وتحديد أولويات الصناعة، فضلا عن اختبار عواقب الخيارات السياسية قبل تحولها الى أزمات.

وعلى سبيل المثال، يجب ان لا نكتفي بمعرفة عدد براميل النفط التي يمكن للعراق إنتاجها، بل نفهم ما يحدث عندما تُغلق طرق التصدير ويرتفع الطلب على الكهرباء وتتغير الرسوم، وكذلك عندما يتعطل إمداد الغاز وتدخل السيارات الكهربائية السوق ويتوسع التصنيع المحلي، أو عندما تعيد ضغوط المناخ تشكيل الوصول إلى المياه والطاقة والزراعة.

فالنموذج ليس كرة بلورية تكشف ما خلفها بوضوح تام، ولكنه في الوقت ذاته أفضل من إدارة اهم قطاع في البلاد برؤية ضبابية غير واضحة.

ان الحاجة إلى مثل هذا التحليل تزداد يوما بعد آخر، فنقاط ضعف العراق ليست نظرية، بل هي واضحة للعيان وتكمن في افتقاره لتنويع الصادرات وضعف بيئة الاستثمار وعدم استقرار نظام الكهرباء وغموض السياسات، والنزاعات العالقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان حول الطاقة واعتماده على عائدات النفط بشكل رئيسي. فضلا عن انكشافه على الحروب الإقليمية وتسارع الضغوط الناجمة عن تغير المناخ وانتقال الطاقة، فما يجري خلف حدود العراق هو مختلف تماما عما يجري داخله إذ تتغير نظم الطاقة بشكل متسارع ويستعد المنتجون لسيناريوهات طلب مختلفة، فيما باتت الأسواق أكثر تنافسية وغيرت التكنولوجيا أنماط الاستهلاك عند البشر.

ببساطة لا يزال العراق يعتمد وبشكل خطير على مجموعة هشة من الفرضيات غير المنطقية وهي: أن النفط سيستمر في التدفق وأن الأسعار ستبقى مواتية مثلما ستبقى طرق التصدير مفتوحة. كما ان الإيرادات العامة ستواكب توقعات الجمهور وهذه ليست مجرد هشاشة بل هو ضعف مالي وجغرافي وسياسي. فالعراق يعتمد على سلعة لا يتحكم في سعرها وعلى قنوات مالية غير موثوقة، فبدون مدخرات كافية، أو آليات استقرار ثابتة، أو صادرات متنوعة أو إيرادات غير نفطية يمكن أن تتحول أي صدمة سعرية أو اضطراب، أو قيود على الوصول إلى الدولار الى أزمة في الميزانية العامة.

فالعراق لا يحتاج إلى نموذج للطاقة - بالمعنى التقني الضيق - بل هو يحتاج الى إطار تحليلي وطني، وأدوات تعتمد على البيانات وتساعد على التنبؤ بالعرض والطلب، وتتابع التغيرات في سلوك الجمهور وقطاع الأعمال وتحديد أولويات الصناعة، فضلا عن اختبار عواقب الخيارات السياسية قبل تحولها الى أزمات.

لقد كشفت الأحداث الأخيرة هذا الضعف بشكل واضح ومؤلم، فالاضطرابات حول مضيق هرمز بينت اعتماد العراق الكبير على الصادرات عبر منفذ الجنوب وغياب اية بدائل أخرى فعالة بما في ذلك خط الأنابيب الاستراتيجي الذي يمتد من الجنوب إلى الشمال. لقد فشل العراق في إعادة توجيه النفط الخام بسهولة من جنوبه ووسطه نحو الشمال، وكانت النزاعات التي لم تحل بين أربيل وبغداد احدى أسباب ذلك الفشل، فضلا عن عدم وجود سعة تخزين كافية أو ممرات بديلة او حتى احتياطات مالية. بل وحتى النفط الذي تم تصديره واجه تعقيدات مرتبطة بسيولة الدولار والعلاقات المتوترة مع واشنطن. فالعراق دولة تعتمد خزائنها العامة على صادرات وأسعار نفط لا تتحكم فيهما بالكامل وهذا الامر لا يمثل تهديدا بل خطرا هيكليا.

هكذا بالضبط تبدو لعنة الموارد في أشد صورها وضوحا، حيث تكسب الدولة من خلال النفط، وتنفق وتوظف وتقدم الدعم من خلاله أيضا، بل وتبقى على قيد الحياة سياسيا من خلال النفط. ومع كل ذلك يواجه المواطنون انقطاع الكهرباء والوقود وضعف الخدمات وقلة فرص العمل والقلق المالي المتكرر. ولان ميزانية العراق تعتمد على النفط فهي معرضة لتقلبات الأسعار الدائمة وتواجه اضطرابا في الصادرات وقيودا في الوصول الى الإيرادات، كما ان البلاد لم تدخر ما يكفي في السنوات الجيدة التي ارتفعت فيها أسعار النفط، ولم تبنِ نظاما ماليا مضادا للدورات الاقتصادية التي غالبا ما تنتهي بالركود، ولم تنوع قاعدة إيراداتها ولم تنشئ بنية تحتية تضاهي أهمية المورد الذي تعتمد عليه.

فالإيرادات بدون مرونة ليست امانا، بل هي هشاشة متنكرة في صورة ثروة.

لذا فإن العدد الأول من "آفاق الطاقة في العراق" ليس مجرد منشور عن تطورات الطاقة، بل هو دعوة للتفكير بطريقة مختلفة.

ونبدأ بالكهرباء لأنها القطاع الذي يتواجه فيه المواطنون مع الدولة يوميا. يؤكد تحليل عمل برنامج روناكي في إقليم كردستان بإنجاز تقدم حقيقي في نظام الفوترة وترشيد الطلب وتقليل الاعتماد على المولدات، لكنه يكشف أيضا أن إصلاح التسعير والعدادات الذكية ليسا كافيين. فعندما تعطل هجمات الطائرات المسيرة إمدادات الغاز من حقل غاز خور مور، يصبح إصلاح الكهرباء متعلقا بأمن الطاقة. فالموثوقية وقبول الجمهور وتنويع الوقود والتخطيط للطوارئ ليست مسائل ثانوية بل هي شروط يجب ان يستمر الاصلاح بمعيتها. بعد ذلك تأخذنا رحلة القراءة إلى صادرات النفط والميزانية العامة. حيث يُظهر تقرير "أزمة عائدات النفط في زمن الحرب" مدى سرعة تدهور الوضع المالي للعراق عندما تتعطل تدفقات التصدير. فالدرس واضح هنا : حيث ان تركيز التصدير من نقطة واحدة ليس مجرد مشكلة لوجستية، بل هو نقطة ضعف وطنية. فإذا كانت البلاد تعتمد على ممر واحد ليحمل الغالبية العظمى من نفطها الخام، فإن صدمة واحدة يمكن أن تتحول إلى أزمة مالية ثم تصبح أزمة في الميزانية والرواتب، وأزمة في الحوكمة.

ويختم العدد بقسم الموجز التحليلي تحت عنوان " تطورات الطاقة ومستجدات الاحداث"، والذي يتتبع التطورات الرئيسية في مشهد الطاقة في العراق، ويبدأ من أزمة مضيق هرمز واحتمال دخول شركة شيفرون إلى قطاع الاستكشاف النفطي والإنتاج العراقي ثم ينتقل الى الاضطرابات في أسواق الوقود المحلية وإعادة فتح طريق التصدير السوري لتخفيف الاختناقات. ان جميع هذه التطورات مهمة بحد ذاتها وهي مجتمعة تشير إلى واقع أكبر هو: ان قطاع الطاقة في العراق يتشكل بفعل الجغرافية السياسية وحدود البنى التحتية، فضلا عن امكانيات الاستثماروالاستهلاك المحلي والقدرة المؤسسية في آن واحد.

لهذا السبب سيأخذ مركز ضياء جعفر للطاقة والموارد الطبيعية في الاعتبار النظرة الشاملة للطاقة باعتبارها نظام تشغيل الاقتصاد العراقي. وسندرس النفط والغاز، ونبحث في الكهرباء والمالية العامة والسياسة الصناعية، والتصنيع المحلي بالإضافة الى النقل والمركبات الكهربائية والاستهلاك المنزلي وسلوك الأعمال وضغوط المناخ وروابط الطاقة مع المياه والبيئة.

طموحنا هو إضافة مستوى من التجريبية إلى نقاش غالبا ما يكون سياسيا بشكل مفرط. وسيعمل المركز مع المراكز العالمية الأخرى لتطوير منهجيات جمع البيانات والنماذج التحليلية وأدوات التنبؤ المناسبة لواقع العراق. سنبني قواعد بيانات وننشر تحليلا للسياسات ونجمع الحوارات الجادة، ونساعد في انشاء مفردات مشتركة للإصلاح. وسنطرح أسئلة صعبة، ولكن هدفنا هو البناء ودعم اتخاذ القرار بشكل أفضل وبناء العراق وكردستان بشكل أكثر قدرة على الصمود.

ومع ذلك فإن البحث العلمي هو جزء فقط من المهمة، فمركز ضياء جعفر للطاقة والموارد الطبيعية مرتبط بجامعة وهذا أمر مهم، ما يعني أننا لا ننتج التحليل فقط لصانعي القرار اليوم فحسب بل نساعد أيضا في تدريب الأشخاص الذين سيقودون مشهد الطاقة مستقبلا وسنبني قدرة بحثية واعدة، ونوفر فرصا للطلاب والشباب المحترفين، وندعم الزملاء والعلماء الزائرين ونطور مسارا من المواهب للحكومة والصناعة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. فالعراق لا يحتاج إلى أوراق سياسية أفضل فحسب، بل هو يحتاج إلى أشخاص قادرين على قراءة البيانات والتشكيك في الافتراضات وفهم الأسواق وتصميم المؤسسات وخدمة المصلحة العامة بكفاءة ونزاهة.

هذا هو بالضبط ما يميز مركزا مرتبطا بجامعة. نحن منصة للبحث، ولكن أيضا للتكوين ونحن مكان للتحليل، ولكن أيضا للحوار، نحن جامعيون وكذلك أرض للتدريب. لذلك يمثل إطلاق مجلة آفاق الطاقة في العراق بداية متواضعة ذات هدف طموح، وهدفنا هو توضيح القضايا المعقدة للطاقة وربط الأدلة بالسياسات والمساهمة في حوار وطني أكثر جدية حول مستقبل العراق.

فالتقدم ممكن، حيث يمتلك العراق وكردستان أيضا الموارد والمواهب والجغرافية، وشبابا متحمسين للفرص. لكن الإمكانات ليست سياسات والموارد ليست صمودا والإيرادات ليست تنمية، ومستقبل الطاقة في العراق لن يتحقق بالإيمان وحده. ولكي يكون النعمة التي يتوجب أن يكون عليها، فإن ذلك يتطلب بيانات وانضباطا واستثمار ووضوحا مؤسسيا، وبنى تحتية وثقة عامة. بهذه الروحية نقدم لكم "آفاق الطاقة في العراق".

الإصلاح الكهربائي في كردستان: تحدي الصمود لمشروع "روناكي "

محمد حسين

يعد اصلاح قطاع الكهرباء أحد أصعب التحديات السياسية التي تواجه العراق، فعلى مدى عقود اساءت الحكومة العراقية إدارة الاستثمار في قطاع الكهرباء فيما استمر الطلب عليها في الارتفاع. ولم تحرز الحكومة تقدما يذكر في كبح الطلب المتزايد من خلال تحصيل الرسوم او وضع معايير لكفاءة الطاقة في قوانين البناء.

واسفرت نتائج سوء الإدارة هذه عن نقص مزمن في الطاقة وأسعار متذبذبة وغير مقنعة مما أبقي العرض والطلب غير متوازنين بشكل دائم، وبمرور الوقت أنتج هذا الخلل نظاما هجينا حيث لم تتمكن فيه شركات الكهرباء العامة المدعومة من إبقاء المصابيح مضاءة، فملأ الفجوة سوق مواز من مولدات الديزل باهظة الثمن التي تديرها جهات خاصة. النتيجة كانت سخيفة لكنها مستدامة، إذ تدفع الاسر ثمن الكهرباء مرتين – مرة للحكومة ومرة أخرى لمشغلي المولدات – ومع ذلك مازالت المنازل تفتقر الى امداد موثوق به على مدار الساعة.

ويعد برنامج روناكي الذي أطلقته حكومة إقليم كردستان عام 2024، المحاولة الأكثر جدية في السنوات الأخيرة لكسر هذه الحلقة المفرغة، وذلك من خلال الجمع بين العدادات الذكية والفواتير الرقمية والرسوم التصاعدية مع الالتزام بإدارة مركزية للكهرباء. يهدف البرنامج الى توفير الكهرباء على مدار 24 ساعة يوميا في جميع انحاء كردستان بحلول نهاية العام الجاري 2026، ويرتبط حالياً حوالي 5.5 مليون نسمة - أي ما يقرب من 85% من السكان - بالبرنامج، مع توسع نطاق التغطية ليشمل أربيل والسليمانية ودهوك وحلبجة[1].

في مرحلته المبكرة حقق مشروع "روناكي" مكاسب حقيقية شملت: امدادات كهربائية على مدار الساعة في المناطق المشمولة، وانضباط أكبر في الفوترة وانخفاض ملحوظ في الاعتماد على المولدات الكهربائية، إلا ان تداعيات الحرب الأميركية – الإسرائيلية مع إيران كشفت عن ثغرة لا يمكن إصلاحها بمعالجة نظام التسعير. حيث أدى الصراع الى تعطيل امدادات الطاقة في إقليم كردستان بسبب الاغلاق الاحترازي لحقل خور مور للغاز الطبيعي في المنطقة، والذي يمول نحو 80% من الكهرباء المولدة[2]. وحتى في المناطق التي يغطيها مشروع "روناكي" بالكامل انخفض الامداد بشكل حاد ليصل أحيانا بين 10-12 فقط ساعة يوميا مما اجبر الأسر والسلطات المحلية على إعادة تشغيل مولدات الديزل كإجراء طارئ.

تبين هذه المقالة ان الاضطرابات الأخيرة لا تعكس اصلاح روناكي بل تعيد صياغته بشكل أساسي، ولكي تظل "روناكي" مستدامة، يجب عليها الآن دمج اعتبارات امن الطاقة جنبا الى جنب مع اجندة التسعير والكفاءة الخاصة بها.

عامل كهرباء من حكومة إقليم كردستان يفحص لوحة توزيع في أحد الأحياء المحلية كجزء من برنامج 'روناكي' للكهرباء. مصدر الصورة: الموقع الرسمي لبرنامج روناكي.

قبل روناكي:
الاقتصاد السياسي لنظام كهرباء عاطل

قبل "روناكي" كانت اقليم كردستان- مثل بقية مناطق العراق- تعمل بنظام كهرباء مزدوج ، حيث وفرت شبكة الكهرباء العامة طاقة مدعومة لكنها فشلت دائما في تلبية الطلب، لذلك سدت مولدات الديزل في الاحياء السكنية الفجوة الناتجة عن حاجة الناس ولكن بأسعار سوقية اعلى. هذا النظام لم يكن فعالا كحل نهائي لكنه متين بشكل ملحوظ ، كانت اسعار الكهرباء الحكومية المنخفضة تشجع على الافراط في الاستهلاك وتقوض الحوافز لدفع الفواتير الشهرية، في الوقت ذاته قدم مشغلو المولدات دعما مرنا من الطاقة - وان كان مكلفا- لكن خسائر نقل وتوزيع الكهرباء كانت من بين الاعلى عالميا وفقا للبنك الدولي. تقديرات البنك تشير الى ان الخسائر غالبا ماوصلت بين 50 – 60 % من اجمالي الانتاج[3]. واستمر هذا النظام لانه كان ناجح سياسيا حتى مع فشله اقتصاديا.

كانت التكلفة المالية لافتة للانتباه بنفس القدر[4]. في كل عام دفعت حكومة اقليم كردستان اكثر من 2,6 تريليون دينار عراقي (حوالي 2 بليون دولار) لمنتجي الطاقة المستقلين الذين يزودون الشبكة، في حين لم تجمع سوى 0,6 تريليون دينار عراقي فقط (تساوي 462 مليون دولار اميركي) من الايرادات بسبب القيود الفنية في الفوترة وتعرض الطاقة للسرقة [5]. واستمر هذا النظام لسنوات ليس لانه كان ناجحا بل لانه خدم مصالح من كانوا جزءا منه، وكما يوضح الشكل 1.

الشكل 1 – يمثل الاقتصاد السياسي لسوق الكهرباء المزدوج قبل روناكي.

المصدر: خارطة من اعداد المؤلف

منطق الإصلاح الذي تتبناه روناكي

يستهدف روناكي اثنين من أعمق عيوب النظام هما: ضعف التنفيذ والتسعير المشوه، حيث تقلل العدادات الذكية والفواتير الرقمية من السرقة وعدم السداد وتعزز تحصيل الإيرادات، وتقدم التعريفات التصاعدية إشارات أسعار تعكس التكلفة الحقيقية لإنتاج الكهرباء بشكل افضل، كما يوضح الشكل 2 ، وتبقى شرائح الاستهلاك - في متناول الاسر الفقيرة مما يحميها- بينما يصبح الاستهلاك الأعلى اكثر تكلفة بشكل تدريجي، هذا النظام يحول هيكل الحوافز بعيدا عن التسعير المدفوع سياسيا ويوجهه نحو استهلاك يعكس الواقع الاقتصادي.

الشكل 2: هيكل تعريفة أسعار روناكي للأسر والمستهلكين التجاريين

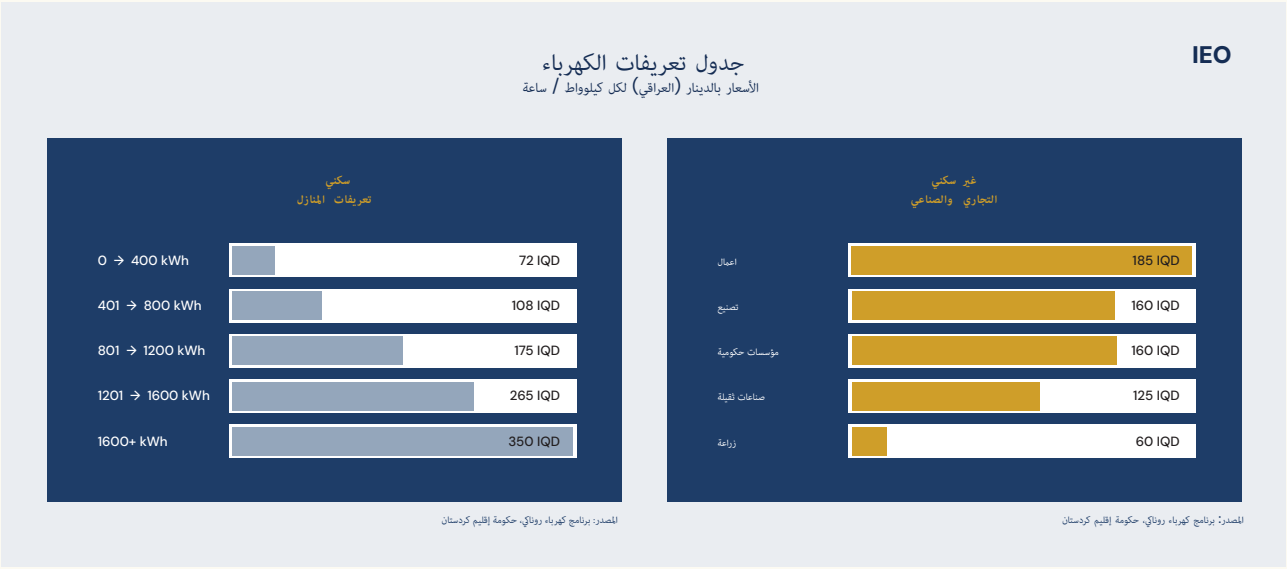

المصدر: الموقع الرسمي لحكومة إقليم كردستان (2025)6

يظهر اصلاح تعريفة الكهرباء في الأردن ان الزيادات التدريجية في الأسعار مقترنة بالتعريفات التصاعدية والتعويضات الموجهة، يمكن ان تحسن استرداد التكاليف مع حماية الأسر ذات الدخل المنخفض. في الوقت نفسه تظهر بيانات البنك الدولي ان نتائج الإصلاح تعتمد بشكل كبير على تصميم آلية التوزيع وقبول الجمهور لها. ويتبنى برنامج روناكي التابع لحكومة إقليم كردستان منطق تسعير تصاعدي مماثل، لكنه يركز بشكل أكبر على العدادات الرقمية وانفاذ القوانين ومع ذلك فهو يواجه قيودا أكثر صرامة في مجال امن الطاقة تعقد عملية التنفيذ[7].

النتائج كانت ملموسة، فبحسب وزير الكهرباء في حكومة إقليم كردستان كمال محمد انخفضت ذروة الطلب في المناطق التي يغطيها نظام "روناكي" بنحو 40 % [8]. وعلى سبيل المثال، أصبح المجمع السكني الذي كان يحتاج سابقا الى 10 ميغاواط لا يحتاج اليوم سوى 6 ميغاواط فقط، وقد سمح ذلك للشبكة بالاقتراب من توفير امدادات مستمرة دون الحاجة الى زيادة مقابلة في قدرة التوليد ويشكل هذا دليلا قويا على ما يمكن ان تحققه إشارات الأسعار على جانب الطلب.

تظهر بيانات فواتير حكومة إقليم كردستان صورة مطمئنة بشأن القدرة على تحمل التكاليف، حيث تقل فواتير نصف الاسر عن 73.000 دينار عراقي أي حوالي (53 دولارا اميركيا) شهريا، كما تقل فواتير 80% من الأسر عن 160,000 دينار عراقي أي حوالي (121 دولارا اميركيا)[9] ومع ذلك تشير التقارير الى ارتفاع فواتير الشتاء – بدورات فوترة أطول وارتفاع الاستهلاك- وهو ما يكشف عن فجوة بين تصميم التسعير وكيفية ادراكه من قبل الجمهور ما يؤكد الحاجة الى تواصل عام أكثر وضوحا وآليات تعديل موسمية.

وتحقق الإصلاحات التي تسعى اليها "روناكي" فائدة بيئية ملموسة، فمحطات توليد الكهرباء ذات الدورة المركبة والتي تعمل بالغاز تطلق قرابة (230-370) غرام من ثاني أوكسيد الكاربون مقابل انتاج كل كيلوواط من الكهرباء في الساعة[10]. وحتى في الحد الأعلى من هذا النطاق فإن الكهرباء المولدة بالغاز أنظف بكثير من الديزل حيث ينبعث منها حوالي 800 غرام من ثاني أوكسيد الكاربون عند انتاج الكمية ذاتها من الكهرباء في الساعة [11]. وبالتالي فإن التحول من مولدات الديزل الى طاقة الغاز المرتبطة بالشبكة يمكن ان يقلل الانبعاثات بأكثر من 60% وهي فائدة واضحة لبرنامج "روناكي" وإن لم يتم مناقشتها بشكل كاف.

اصلاح الكهرباء تحت الضغط

لا يتم تنفيذ مشروع "روناكي" في ظروف هادئة، فالمخاوف الأمنية الناتجة عن الحرب بين الولايات المتحدة وإيران تسببت في تعطيل امدادات الغاز الطبيعي الى محطات الطاقة في جميع انحاء المنطقة بشكل متكرر[12]. واجبرت هذه الاضطرابات النظام بالاعتماد على مولدات الديزل وتشغيلها عند الضرورة [13].

هذه الاضطرابات أدت الى تعقيد مسار الإصلاح بشكل كبير بما في ذلك الإصلاح بطرق يمكن توقعها، فقد تعرض حقل غاز خور مور لضربات صاروخية وهجمات بطائرات مسيرة في مناسبات عدة قبل إطلاق روناكي عام 2024 مما جعل انقطاع الامدادات يمكن توقعه كخطر[14]. ان تصميم البرنامج دون مراعاة جدية وصريحة لهذا الضعف يمثل ثغرة جوهرية في البنية الأساسية للبرنامج، إذ كان يتوجب دمج أمن الطاقة في مشروع "روناكي" منذ البداية لا التعامل معه كمشكلة منفصلة تتم ادارتها لاحقا. وهناك أيضا بعد توزيعي، إذ أعاد روناكي توزيع الريع الاقتصادي عبر نظام بقي لمدة طويلة يعتمد على الترتيبات غير الرسمية والأسواق المحلية.

ودعم قطاع مولدات الديزل بشكل خاص عشرات الآلاف من فرص العمل وحافظ على امداد شبكات الوقود وخدمات الصيانة وعمليات الفوترة المحلية[15]. ومن خلال مركزية توفير الكهرباء انهت شركة روناكي هذا النظام وقلصت دور مشغلي مولدات الديزل. في الظروف العادية يولد هذا النوع من الازاحة مقاومة متوقعة إذ تعكس الاحتجاجات المبلغ عنها في السليمانية[16] ورانيا بشأن التعريفات والعدادات الذكية التوترات الكامنة في الانتقال من الكهرباء ذات الأسعار المنخفضة الى نموذج[17] قائم على الاستهلاك.

المخاطر الهيكلية في بيئة متقلبة

أمن الطاقة

١ يتمثل الخطر الأكثر الحاحا في اعتماد النظام بشكل كبير على حقل خور مور باعتباره المصدر الوحيد للإمدادات [19]، وكما أظهرت الاضطرابات الأخيرة فإن أي انقطاع في تدفق الغاز يؤثر على النظام بشكل شبه فوري، مما يؤدي الى انخفاض حاد في توليد الكهرباء، وبالتالي فإن موثوقية شبكة روناكي رهينة لأمن البنية التحتية للطاقة في مرحلة الإنتاج.

الاستدامة السياسية

٢ يعتمد اصلاح تعريفة الكهرباء في نهاية المطاف على قبول الجمهور والذي يرتبط بدوره بمصداقية الخدمة المقدمة، فقد تكون الاسر مستعدة لدفع فواتير اعلى او أكثر وضوحا عندما يكون الامداد بالطاقة الكهربائية موثوقا، ولكن عندما يحصل العكس - كما أظهرت الصدمات الأخيرة في الامداد- قد يتلاشى هذا الاستعداد بسرعة وتشتد المقاومة.

ضغط الطلب الموسمي

٣ يرتفع استهلاك الكهرباء في إقليم كردستان بشكل ملحوظ في فصلي الصيف ووسط الشتاء، مدفوعا بزيادة استخدام أجهزة التكييف والتدفئة على التوالي. إذ يرتفع الطلب بنحو 44% بين الفصول من حوالي 4,500 إلى 6,500 ميغاواط20، كما يوضح الشكل 3. وحتى من دون الانقطاعات فإن فترات الذروة هذه تضغط الهامش بين التوليد المتاح وحمل النظام، الى جانب قيود امدادات الوقود يمكن ان تدفع جميع هذه العوامل الشبكة الى نقطة الانهيار.

وفي الواقع لم تعد مولدات الديزل تمثل العمود الفقري لنظام الطاقة الكهربائية، لكنها لم تصبح عديمة الفائدة أيضا، فهي تعمل بشكل متزايد كطبقة طوارئ يتم تفعيلها عندما يتعرض نظام الامداد المركزي لقيود[18]. ويقلل هذا الدور المزدوج من الضغط المباشر الناجم عن اقتصاد المولدات، لكنه يشير أيضا الى ان الهدف النهائي قد لا يكون انتقالا سلسا بعيدا عن المولدات، بل نظام كهرباء هجين اكثر مرونة تشكله المخاطر الأمنية المستمرة.تشير هذه المخاطر مجتمعة إلى حقيقة أوسع هي: لن يعتمد نجاح روناكي على تصحيح تشوهات التسعير، بل على قدرة البرنامج على العمل في ظل حالة عدم اليقين، وفي هذا السياق يمكن ان يؤدي انعدام امن الطاقة الى تقويض ثقة الجمهور وبالتالي انهيار الإصلاح نفسه.

الشكل 3 : الفجوة الموسمية بين العرض والطلب على الكهرباء في إقليم كردستان

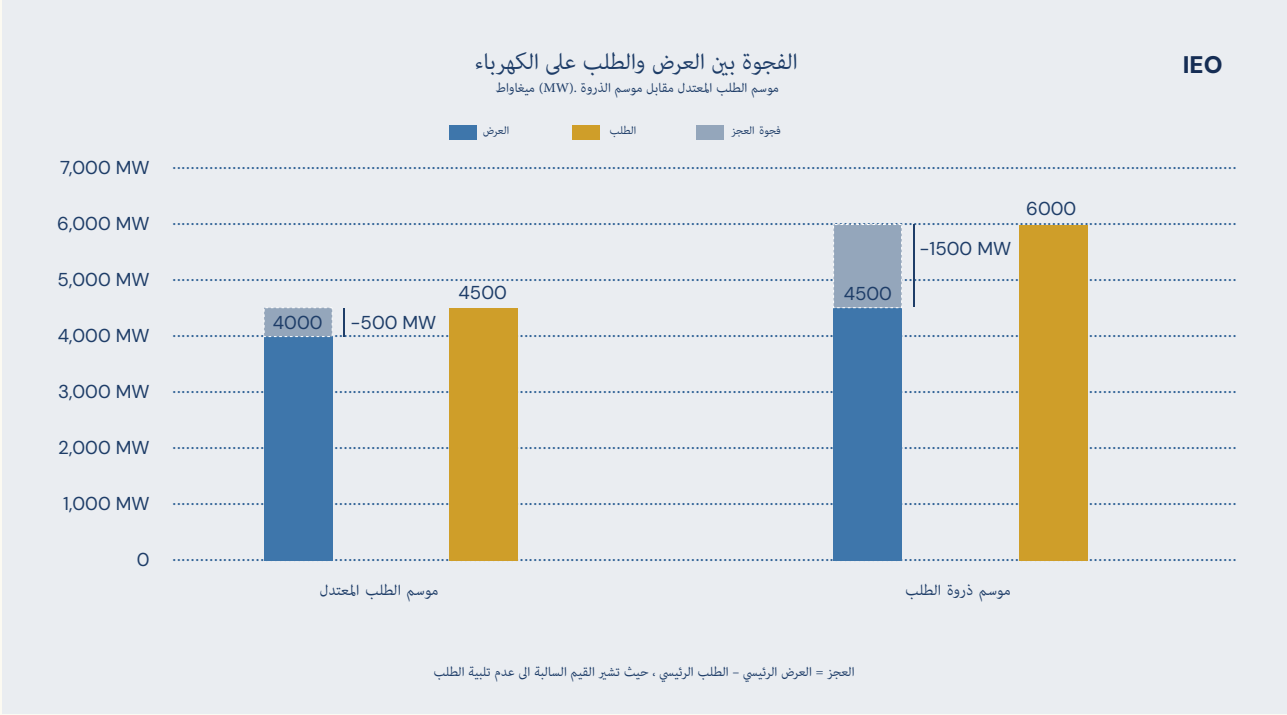

المصدر: معلومات جمعها المؤلف من مصادر حكومية وبيانات صحفية21 ومنها مؤتمر صحفي لوزير الكهرباء في حكومة إقليم كردستان كمال محمد.[22]

إصلاح هيكلي أم اعتماد مُدار؟

السؤال المحوري هو فيما اذا كان برنامج روناكي يمثل اصلاحا هيكليا حقيقيا، ام مجرد إعادة ترتيب مؤقتة على الورق. نظريا يعالج البرنامج المشاكل الأساسية للنظام: فهو يعزز عملية الفوترة، ويطابق الأسعار مع الاستهلاك، ويقلل الاعتماد على أسواق الكهرباء غير الرسمية ومولدات الديزل، ومع ذلك فإن الاضطرابات الأمنية الأخيرة تعقد هذه الصورة.

عمليا لم يُتخذ قرار رسمي بالعودة إلى مولدات الديزل كنظام موازي، ولكن الحكومة اضطرت في الواقع للاعتماد عليها في فترات انقطاع إمدادات الغاز، وبالتالي هذا ليس جزءا من تصميم الإصلاح، بل هو استجابة للقيود الفورية[23].

فالعودة إلى مولدات الديزل لا تشير بالضرورة إلى الفشل، لكنها قد تعكس تكيفا عمليا مع بيئة تشغيل متقلبة، ومع ذلك هي تشير إلى أن الرؤية الأصلية المتمثلة في التخلص التدريجي الكامل من المولدات قد تحتاج إلى إعادة النظر فيها مع التركيز بشكل اكبر على مرونة النظام وتنويع الوقود والتخطيط للطوارئ.

وعلى سبيل المثال، يمكن أن يوفر إنشاء خزانات للديزل بالقرب من محطات الطاقة الرئيسية حماية قصيرة الأمد خلال انقطاع امدادات الغاز من خور مور ويساعد على منع توقف النظام بالكامل ويمكنها من العمل مؤقتا باستخدام وقود بديل، فضلا عن ذلك فإن الوضع يتطلب تظافر الجهود لتطوير حقول الغاز الأخرى في كردستان مثل جمجمال وهو في الأساس قيد التطوير في الوقت الحالي بالإضافة الى ميران وبن باوي مما يؤدي الى تنويع مصادر الغاز وتقليل مخاطر الامن.

خلاصات السياسات

١ لا يمكن فصل اصلاح الكهرباء عن امن الطاقة، وحتى إصلاحات التسعير المصممة بعناية لا يمكن ان تعمل دون امدادات وقود مستقرة.

٢ لا تزال مولدات الديزل تشكل اختيارا احتياطيا ضروريا، حيث خفض روناكي اعتماده على المولدات، لكن الصدمات الأخيرة في الامدادات تؤكد انها لا تزال تؤدي دورا حاسما في حالات الطوارئ.

٣ يعتمد قبول الجمهور على الموثوقية وليس على التسعير وحده، فمن المرجح ان تقبل الأسر تعريفات اعلى عندما يكون الامداد ثابتا، لكنها قد تعارض ذلك عندما لا يكون كذلك.

٤ يجب ان تتسم المنظومة بالمرونة، فالتنويع في مصادر الوقود والتخطيط لتوليد الطاقة الاحتياطية امران ضروريان لاستمرار الإصلاح على المدى الطويل.

الخلاصة

يمثل برنامج روناكي أحد أكثر المحاولات جدية لإصلاح قطاع الكهرباء في إقليم كردستان وبقية مناطق العراق. وهو يعالج أوجه القصور المزمنة ويقدم نهجا أكثر انضباطا في التسعير وتحصيل الإيرادات، وله نتائج حقيقية يمكن عرضها.

لقد أوضحت تجربة الأشهر الأخيرة امرا واحدا هو: ان إصلاح الكهرباء في العراق ليس مجرد تحديا سياسيا او اقتصاديا فحسب، بل يمثل تحديا امنيا أيضا، فلم يعد روناكي مجرد برنامج إصلاحي، بل هو اختبار لمعرفة فيما إذا كان نظام الكهرباء القائم على التسعير يمكن أن يعمل في سياق يبقى فيه إمداد الطاقة معرضا للمخاطر الجيوسياسية.

وأخيرا، لا يزال بإمكان روناكي تحقيق تحول دائم إذا تمكنت حكومة إقليم كردستان من تعزيز مرونة النظام، والحفاظ على ثقة الجمهور، والتكيف مع هذه الحقائق، وإذا لم تتمكن من ذلك، فإن المنطقة تخاطر بالعودة إلى النموذج الذي كانت تحاول الابتعاد عنه.

محمد حسين هو رئيس تحرير مجلة آفاق الطاقة في العراق، وزميل مقيم في مركز ضياء جعفر للطاقة والموارد الطبيعية التابع للجامعة الأميركية في العراق والسليمانية (AUIS). وهو حاصل على درجة الماجستير في اقتصاديات السياسة العامة من كلية برشلونة للاقتصاد. تركز اعماله على قطاع الطاقة في العراق وتنمية القطاع الخاص، مع اهتمام خاص بالاقتصاد السياسي للإصلاح. نشرت كتاباته في (Iraq Oil Report) ومعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، وفي منشورات محلية ودولية أخرى بما في ذلك (Foreign Affairs) و(Foreign Policy).

المصادر والحواشي

1. KRG. Runaki. Nearly 5.5 million citizens now enjoy 24-hour electricity through the Runaki initiative, from https://runaki.gov.krd/en/resources/nearly-55-million-citizens-now-enjoy-24-hour-electricity-through-the-runaki-initiative/
2. Rudaw. (2026). KRG Expects Major Power Drop after Khor Mor Shutdown. 28 February. Retrieved 9 March 2026, from https://www.rudaw.net/english/kurdistan/280220262
3. World Bank. (2022). DataBank World Development Indicators: Electric Power Transmission and Distribution Losses (% of output). Retrieved 1 March 2026, from https://databank.worldbank.org/reports.aspx?country=IRQ%2CCOM&series=EG.ELC.LOSS.ZS&source=2
4. Porter, Lizzie, Rawaz Tahir, and Staff of Iraq Oil Report. (2021). $4+ Billion Debt Compounds Kurdistan's Electricity Challenges. Iraq Oil Report, 21 December. Retrieved 1 March 2026, from https://www.iraqoilreport.com/news/4-billion-debt-compounds-kurdistans-electricity-challenges-44277/
5. Hussein, Mohammed. (2025). Kurdistan Region Electricity Reform and the 'Runaki' Project. Iraq Economic Review, Eleventh Edition, 8: 14–21.
6. KRG. (2025). KRG announces new electricity tariffs under Project Runaki. 16 May. Retrieved 2 March 2026, from https://gov.krd/moel-en/activities/news-and-press-releases/2025/may/krg-announces-new-electricity-tariffs-under-project-runaki/
7. World Bank. (2015). Energy Subsidies Reform in Jordan: Welfare Implications of Different Scenarios. Washington, DC: World Bank. https://documents1.worldbank.org/curated/en/118591468171850113/pdf/97159-WP-P156034-Jordan-31May2015-PUBLIC-Box391451B.pdf
8. Kurdistan TV. (2025). Face-to-face interview with Kamal Mohammed, KRG Minister of Electricity, on Runaki program achievements. December. Retrieved 15 March 2026, from https://www.facebook.com/reel/1163888902365796
9. Ministry of Electricity. (2026). Runaki: 50% of households receive less than 73,000 IQD for the latest electricity bill. 15 February. Retrieved 10 March 2026, from https://gov.krd/moel-en/activities/news-and-press-releases/2026/february/runaki-50-of-households-receive-less-than-73-000-iqd-for-the-latest-electricity-bill/
10. Michel Noussan, Gabriele Fambri, Viviana Negro, and David Chiaramonti. (2024). Hourly electricity CO_2 intensity profiles based on the real operation of large-scale natural gas combined cycle cogeneration plants. Energy. Department of Energy, Politecnico di Torino.
11. Facilities Engineering Associates, P.C. (n.d.). The Carbon Footprint of Diesel Generators. Retrieved 12 March 2026, from https://www.feace.com/single-post/the-carbon-footprint-of-diesel-generators
12. MNR and Ministry of Electricity. (2026). Joint statement on electricity supply disruptions. 28 February. Retrieved 30 March 2026, from https://web.facebook.com/photo/?fbid=1220412566921905&set=a.228339206129251
13. Mohammed, Osman. (2026). Interview by Mohammed Hussein. President, Kurdistan Union of Neighborhood Generators. 28 March.
14. MOHAMMED HUSSEIN, RAWAZ TAHIR, BEN VAN HEUVELEN AND LIZZIE PORTER OF IRAQ OIL REPORT "UPDATE: Four killed in drone attack on Khor Mor gas field." April 2026, 2024. https://www.iraqoilreport.com/news/three-killed-in-drone-attack-on-khor-mor-gas-field-46464/
15. Kurdistan Region Statistics Office. (2021). Electric Generators in the Private Sector: Kurdistan Region 2021. Retrieved 1 March 2026, from https://krso.gov.krd/content/upload/1/root/mulidat-en.pdf
16. KFuture.Media. (2025). Private Generator Owners in Sulaymaniyah Reject Government Contract Terms Under Runaki Project. Retrieved 3 October 2026, from https://kfuture.media/private-generator-owners-in-sulaymaniyah-reject-government-contract-terms-under-runaki-project/
17. Shafaq News. (2025). Kurdistan's 24/7 Power Project Faces Backlash over Price Hike. 18 March. Retrieved 10 March 2026, from https://shafaq.com/en/Kurdistan/Kurdistan-s-24-7-power-project-faces-backlash-over-price-hike
18. Mohammed, Osman. (2026). Interview by Mohammed Hussein. President, Kurdistan Union of Neighborhood Generators. 28 March.
19. MNR and Ministry of Electricity. (2026). Joint statement on electricity supply disruptions. 28 February. Retrieved 30 March 2026, from https://web.facebook.com/photo/?fbid=1220412566921905&set=a.228339206129251
20. Hussein, Mohammed. (2025). Kurdistan Region Electricity Reform and the 'Runaki' Project. Iraq Economic Review, Eleventh Edition, 8: 14–21.
21. Hussein, Mohammed. (2025). Kurdistan Region Electricity Reform and the 'Runaki' Project. Iraq Economic Review, Eleventh Edition, 8: 14–21.
22. Rasul, Azhi. (2023). KRG Electricity Generation Still Far Outstripped by Demand. Rudaw, 9 September. Retrieved 1 March 2026, from https://www.rudaw.net/english/kurdistan/090920231
23. Mohammed, Osman. (2026). Interview by Mohammed Hussein. President, Kurdistan Union of Neighborhood Generators. 28 March.

الطاقة بالأرقام

أزمة عائدات النفط في زمن الحرب

فريق تحرير (IEO)

أحدثت الحرب التي اندلعت بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى في 28 شباط 2026 صدمة في أسواق الطاقة العالمية. فبالنسبة لمعظم الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط فإن هذا الاضطراب يمثل مصدر قلق، أما بالنسبة للعراق فهو مسألة وجودية. إذ يعتمد اقتصاد العراق بأكمله على النفط الخام الذي يتم تصديره عبر الخليج الفارسي، فهو يمثل أكثر من 90% من إيرادات الحكومة وأكثر من نصف ناتجها المحلي الإجمالي.

وعلى عكس ممالك الخليج، لا يمتلك العراق صندوق ثروة سيادي أو صندوق استقرار يمكن أن يساعد في التخفيف من تأثير انقطاع الصادرات. لكن هذه المشكلة الهيكلية معروفة منذ عقود، إذ نوقشت باستفاضة في حوارات سياسية مختلفة وفي وثائق الميزانية ومشاورات صندوق النقد الدولي، ولكن تم تجاهلها عمليا ولم توضع لها اية حلول.

وتكشف الازمة الحالية التي أعقبت اندلاع الحرب انه عندما يتوقف تدفق النفط من العراق عبر الخليج تفقد الدولة معظم مواردها المالية. وهو ما حدث حينما انهار ممر التصدير الجنوبي للعراق عندما قيدت إيران تدفقات الشحن عبر مضيق هرمز ردا على الهجمات الجوية التي شنتها الولايات المتحدة الاميركية وإسرائيل عليها، إذ تتعامل البنى التحتية للتصدير في البصرة مع أكثر من 92% من صادرات النفط الخام العراقية حيث توقفت عملية التصدير تماما عقب الحرب بين 8 آذار و2 نيسان.

في الوقت الحالي لا توجد مسارات بديلة لتصدير النفط قابلة للتطبيق، فقد أُغلق خط انابيب النفط العراقي الذي يمر في أراضي المملكة العربية السعودية (IPSA) منذ عام 1990، وتستخدم السعودية خطوط انابيبها بكامل طاقتها في الوقت الحالي لنقل نفطها الى البحر الأحمر، اما خط انابيب العراق – سوريا (ISP) فهو خارج الخدمة منذ عام 2003. فيما حاول خط انابيب العراق – الأردن (IJP) استقطاب المستثمرين في عام 2014، لكن المشروع تم تجميده بسبب الحرب الدائرة آنذاك ضد تنظيم الدولة الإسلامية (ISIS) ووجود قيود سياسية أخرى، ولم يتم احياؤه بعد انتهاء الصراع.

وحتى لو كان أي من خطي الانابيب مع سوريا والأردن يعمل، فالعراق يواجه مشكلة أكبر، لأن الخط الاستراتيجي الذي كان في السابق ينقل خام البصرة شمالا الى حديثة ثم بيجي ومنها الى ميناء جيهان أصبح متهالكا الى حد كبير ولا يمكنه العمل باي قدر ممكن. وفي حين كان من المفترض أن تكون حديثة نقطة الوصل الرئيسية بين خطي انابيب النفط العراقي السوري الأردني، لكن على ارض الواقع لم يبق للعراق سوى منفذ واحد هو خط أنابيب العراق – تركيا (ITP)، الذي ينقل النفط من حقول إقليم كردستان وكركوك إلى تركيا وموانئ البحر الأبيض المتوسط. لكن هذا الخط يعاني هو الآخر من قيود - بسبب معوقات البنية التحتية والسياسية – وهو ينقل حاليا نحو 250,000 برميل يوميا، وهذا يمثل حوالي 7% من حجم صادرات العراق قبل الحرب.

ونتيجة لذلك خسر العراق أكثر من 81% من صادراته النفطية في غضون شهر واحد فقط، حيث انخفضت من حوالي 100 مليون برميل في شباط إلى 18.6 مليون برميل في آذار، وبالتالي تراجعت عائدات النفط الشهرية من 6.8 مليار إلى 1.9 مليار دولار أميركي. وتوثق الأرقام الواردة في الشكل 1 هذا الانهيار بالتفصيل وتضعه في سياق طويل الأمد، حيث يقدم درسا واضحا لما جرى: فما حدث لم يكن صدمة غير مسبوقة يصعب توقعها، بل هي نتيجة متوقعة تماما لاعتماد هيكلي محدد اختارت الحكومات العراقية المتعاقبة عدم معالجته مما تسبب في ازمة حادة ناتجة عن هذا الضعف.

OIL EXPORTS · FEB → MAR

99.9M → 18.6M

BARRELS, DOWN -%81

OIL REVENUE · FEB → MAR

$6.81B → $1.93B

DOWN -%72

DAILY REVENUE LOSS

$160M

FOR THE DURATION OF THE CLOSURE

BASRA'S SHARE OF PRE-WAR EXPORTS

%92

CONCENTRATION RISK, MADE VISIBLE

الشكل ١: يمثل انهيار حجم صادرات النفط

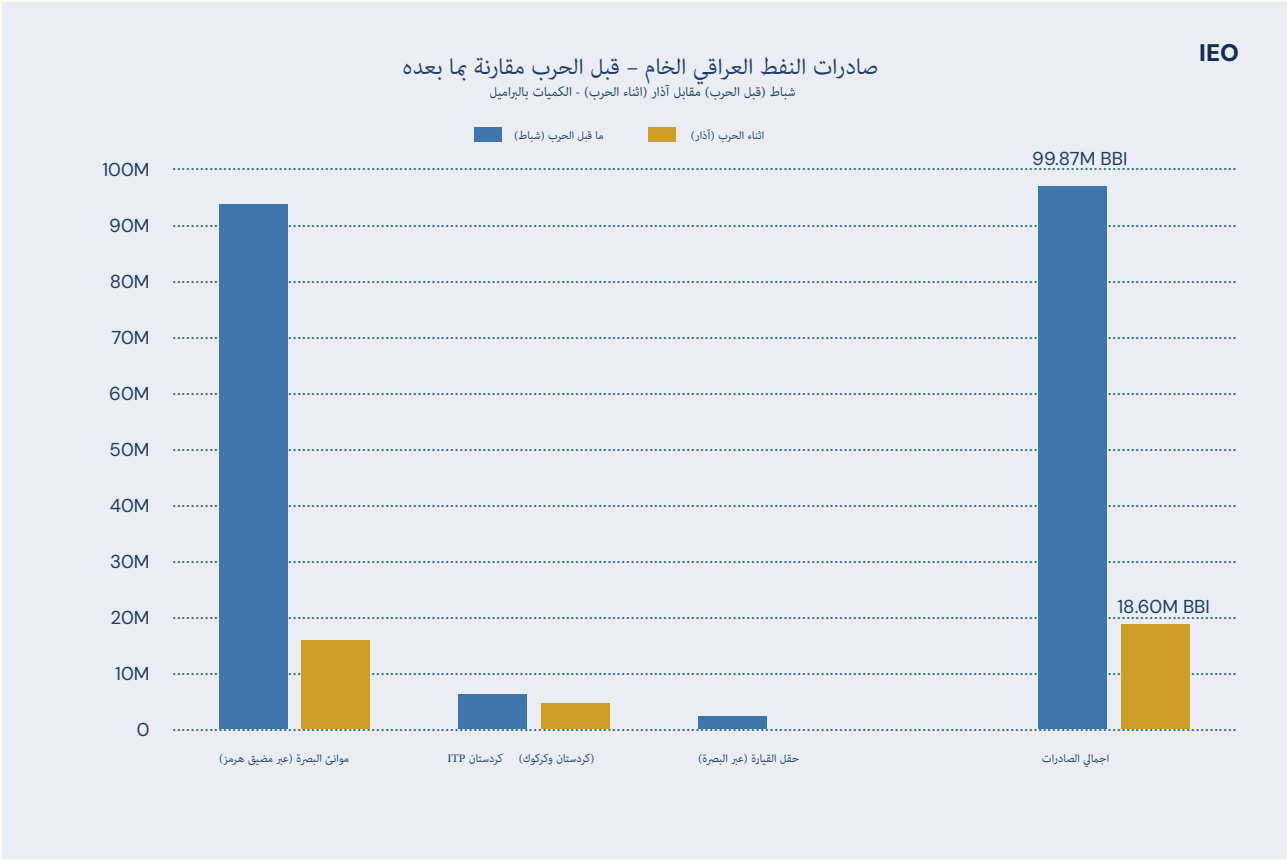

المصدر: بيانات الصادرات لشهر شباط https://somooil.gov.iq/annual-summary-chart والتقرير الشهري للصادرات الشمالية على موقع oil.gov.iq حول استئناف تشغيل خط الانابيب الشمالي حيث تعكس ارقام شهر آذار ١٤ يوما من الصادرات فقط ، عقب تعليقها عند اندلاع الاعمال العدائية

وتبين الأرقام الواردة في الشكل 1 حقائق صادمة بشكل كبير، فقد صدر العراق 99.9 مليون برميل في شباط 2026، ولكن في آذار وأثناء الحرب انخفض هذا الرقم إلى 18.6 مليون برميل - بانخفاض تجاوز 81% خلال شهر واحد- وهذا يوضح ما يعنيه ذلك من الناحية الهيكلية: إذ يرجع الانهيار الكامل إلى توقف صادرات البصرة عبر مضيق هرمز، والذي يمثل بدوره الممر الرئيسي لأكثر من 92% من إجمالي تدفقات الصادرات العراقية.

في نهاية المطاف يكشف الشكل 1عن وضع شديد الخطورة إذ لا يوجد أي احتياطي بديل وفعال في نظام التصدير العراقي، حيث يتولى ممر واحد فقط نقل الغالبية العظمى من نفط البلاد الخام الى خارجها، وعندما يُغلق هذا الممر - لأي سبب كان، سواء كان حربا أو عقوبات أو انهيارا في البنية التحتية أو نزاعا سياسيا - لا يوجد أي بديل يمكن الاعتماد عليه، إذ كشف تعطل الطريق الاستراتيجي لتصدير نفط البصرة الخام عن تحوّل الصراع الإقليمي بين المتنازعين إلى كارثة مالية القت بضلالها على البلاد وهو امر متوقع.

لا يوجد أي احتياطي بديل وفعال في نظام التصدير العراقي، حيث يتولى ممر واحد فقط نقل الغالبية العظمى من نفط البلاد الخام الى خارجها، وعندما يُغلق هذا الممر - لأي سبب كان، سواء كان حربا أو عقوبات أو انهيارا في البنية التحتية أو نزاعا سياسيا - لا يوجد أي بديل يمكن الاعتماد عليه

الشكل ٢: انهيار عائدات النفط

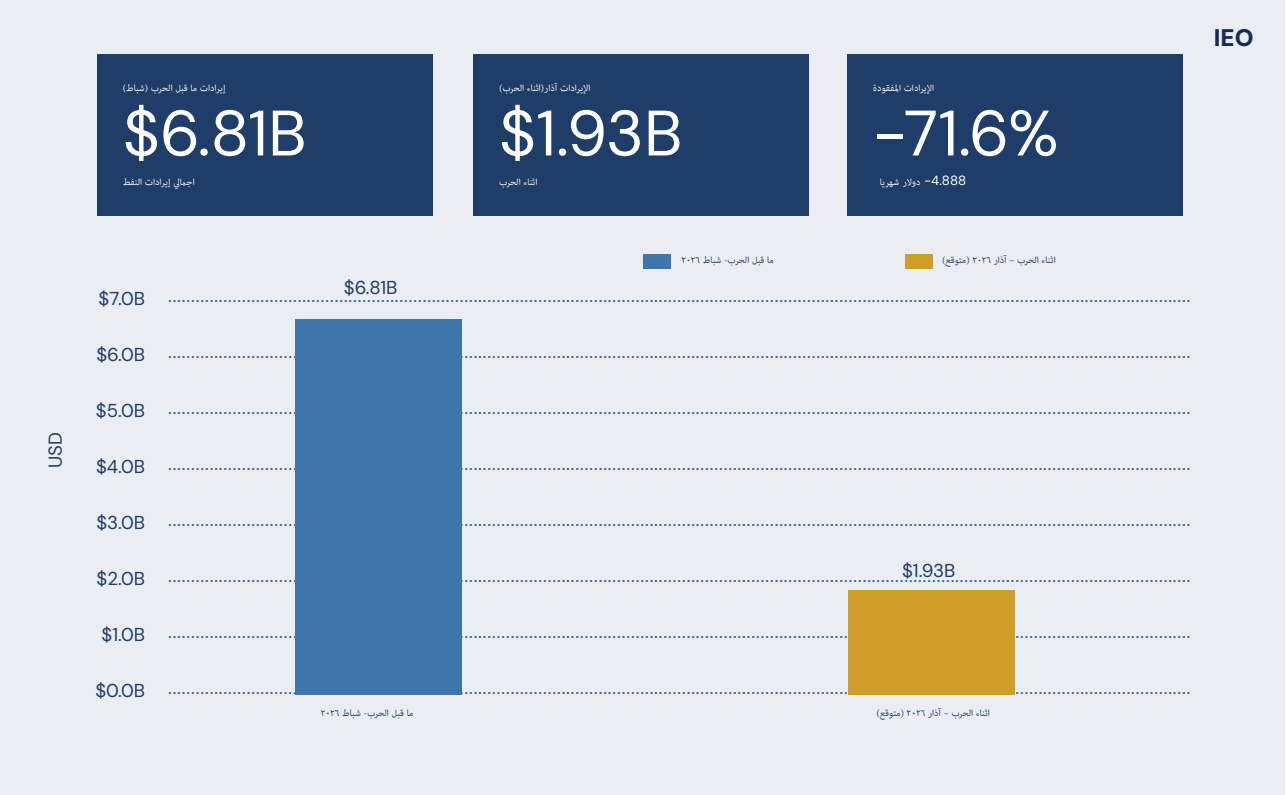

التقرير الشهري للصادرات الشماليةعلى الموقع التالي: https://somooil.gov.iq/annual-summary-chartالمصادر: بيانات الصادرات لشهر شباط:
مقابلة مع علي نزار الشطري ، المدير العام للهيئة العامة للنفط ، استئناف تشغيل خط الانابيب الشمالي. بيانات شهر آذار مستمدة من oil.gov.iq في العراق (somo). توقفت الصادرات الشمالية عبر خط انابيب كردستان ITP- عند اندلاع الاعمال العدائية واستؤنفت في ١٨ مارس٢٠٢٦، وتعكس ارقام مارس ١٤ يوما من الإنتاج الجزئي فقط، وظلت صادرات النفط الخام الثقيل عبر البصرة معلقة طوال شهر مارس.

ويوضح الشكل 2 الآثار المالية المترتبة على تعطل الصادرات، اذ انخفض اجمالي عائدات النفط من 6.81 مليار دولار أميركي في شباط الى 1.93 مليار دولار أميركي في آذار، أي بانخفاض يقارب 72%. وبالقيمة المطلقة خسر العراق ما يقارب 4.88 مليار دولار أميركي في شهر واحد.

إن ديناميكيات الأسعار خلال هذا الاضطراب المرتبط بالحرب تستحق اهتماما خاصا، فقد شكلت صادرات النفط الفعلية التي بلغت نسبتها 82% ما يقارب 72% من خسائر الإيرادات. ويعكس هذا الامر تأثيرا واضحا للسعر يتضمن علاوة الحرب، حيث قفزت أسعار خام برنت القياسية من 68 دولار الى أكثر من 100 دولار اميركي. لكن هذه التأثيرات لا تقدم سوى تخفيف جزئي لأن تحسن الأسعار لا يعني الكثير عندما تنخفض احجام الصادرات بهذا القدر الكبير، فالإيرادات في نهاية المطاف هي نتاج كل من السعر والكمية.

وتصل خسارة الإيرادات اليومية التي تشير اليها هذه الأرقام الى حوالي 160 مليون دولار أميركي ولتوضيح ذلك: تتطلب الميزانية الاتحادية العراقية إيرادات نفطية مستمرة لتغطية فاتورة أجور القطاع العام وحدها، تصل الى 90 مليار دولار أميركي سنويا، وهو ما تم انفاقه فعليا في السنة المالية لعام 2025.

وبمعدل الانفاق الحالي في زمن الحرب، ستصل الإيرادات السنوية الى حوالي 23 مليار دولار أميركي اي ما يقارب ربع المبلغ اللازم لدفع الرواتب والأجور التقاعدية ونفقات الدولة الأخرى. وقد خفف الاستئناف الجزئي لحركة ناقلات النفط من البصرة عبر مضيق هرمز من حدة الازمة مقارنة بمرحلة الاغلاق التام، لكن الوضع المالي ما يزال سيئا ويمر بأزمة شديدة، فبدون استعادة كاملة لقدرة التصدير عبر الجنوب سيواجه العراق ضغوطا متزايدة فيما يتعلق بدفع الرواتب والخدمات العامة وسداد الديون.

انخفض اجمالي عائدات النفط من 6.81 مليار دولار أميركي في شباط الى 1.93 مليار دولار أميركي في آذار، أي بانخفاض يقارب 72%. وبالقيمة المطلقة خسر العراق ما يقارب 4.88 مليار دولار أميركي في شهر واحد

الشكل ٣: اعتماد إيرادات الحكومة على النفط

المصدر: حسابات المؤلف بناءا على صندوق النقد الدولي (IMF)، وقاعدة بيانات الناتج الاقتصادي العالمي (تشرين الأول (٢٠٢٥) وبيانات العراق .IMF Data Mapper — Iraq

يتجاوز الشكل 3 الازمة الحالية ليطرح سؤالا أكثر صعوبة: هل هذه صدمة ام ان النظام يتصرف تماما كما تتوقع بنيته القائمة؟ وطبقا للأرقام الظاهرة فالإجابة الثانية هي الأكثر واقعية، فعلى مدى السنوات الاثني عشر الماضية شكلت عائدات النفط باستمرار ما بين 85% 95% من اجمالي دخل الحكومة، بغض النظر عن مستوى أسعار النفط في الدورة الاقتصادية الواحدة. ولا يتحرك خط الاعتماد هذا الا قليلا، وهو أحد أكثر السمات استقرارا في الملامح الاقتصادية الكلية للعراق برمتها – بل واخطرها.

يوضح الرسم البياني ان قاعدة الإيرادات غير النفطية في العراق لم تشهد نموا يذكر، إذ تراوحت بين 5 مليارات و11 مليار دولار أميركي سنويا في حين تراوحت الإيرادات الاجمالية بين 45 مليار و119 مليار دولار أميركي حسب أسعار النفط. اما الإيرادات غير النفطية التي تشمل الضرائب والرسوم الجمركية وايرادات المؤسسات الحكومية فهي راكدة من الناحية الهيكلية ولم تتوسع بما يتناسب مع النمو السكاني ولا مع الناتج المحلي الإجمالي او التزامات الانفاق العام. وفي بلد يبلغ عدد سكانه 46 مليون نسمة وينمو بمعدل 2.5% سنويا لا تعد هذه مسألة مالية هامشية، بل تمثل اخفاقا في الحوكمة الاقتصادية.

لقد اتاحت فترات ارتفاع عائدات النفط في الأعوام - 2018 و2019 وعام 2022 بشكل خاص – فرصا حقيقية للاستثمار في التنويع وتعزيز المؤسسات الضريبية وبناء احتياطات مالية. لكن تلك الفرص لم تستثمر ولم تتخذ اية إجراءات حقيقية تتعلق بها، فقد كانت الميزانية الاتحادية لعام 2023 التي وضعت في اعقاب ذروة الإيرادات المسجلة عام 2022 مباشرة هي الأكبر في تاريخ العراق؛ بل ووزعت غالبيتها على النفقات الجارية بما في ذلك الرواتب والتحويلات والاعانات، ولم يُكتف بالتسامح مع الاعتماد الهيكلي الذي يوثقه الشكل 3 خلال فترات الرخاء فحسب بل تم تعميق هذا الاعتماد بشكل فعال.

أما الإيرادات غير النفطية التي تشمل الضرائب والرسوم الجمركية وايرادات المؤسسات الحكومية فهي راكدة من الناحية الهيكلية ولم تتوسع بما يتناسب مع النمو السكاني ولا مع الناتج المحلي الإجمالي او التزامات الانفاق العام. وفي بلد يبلغ عدد سكانه 46 مليون نسمة وينمو بمعدل 2.5 % سنويا لا تعد هذه مسألة مالية هامشية، بل تمثل اخفاقا في الحوكمة الاقتصادية.

الشكل ٤ : دور النفط في الاقتصاد بشكل عام

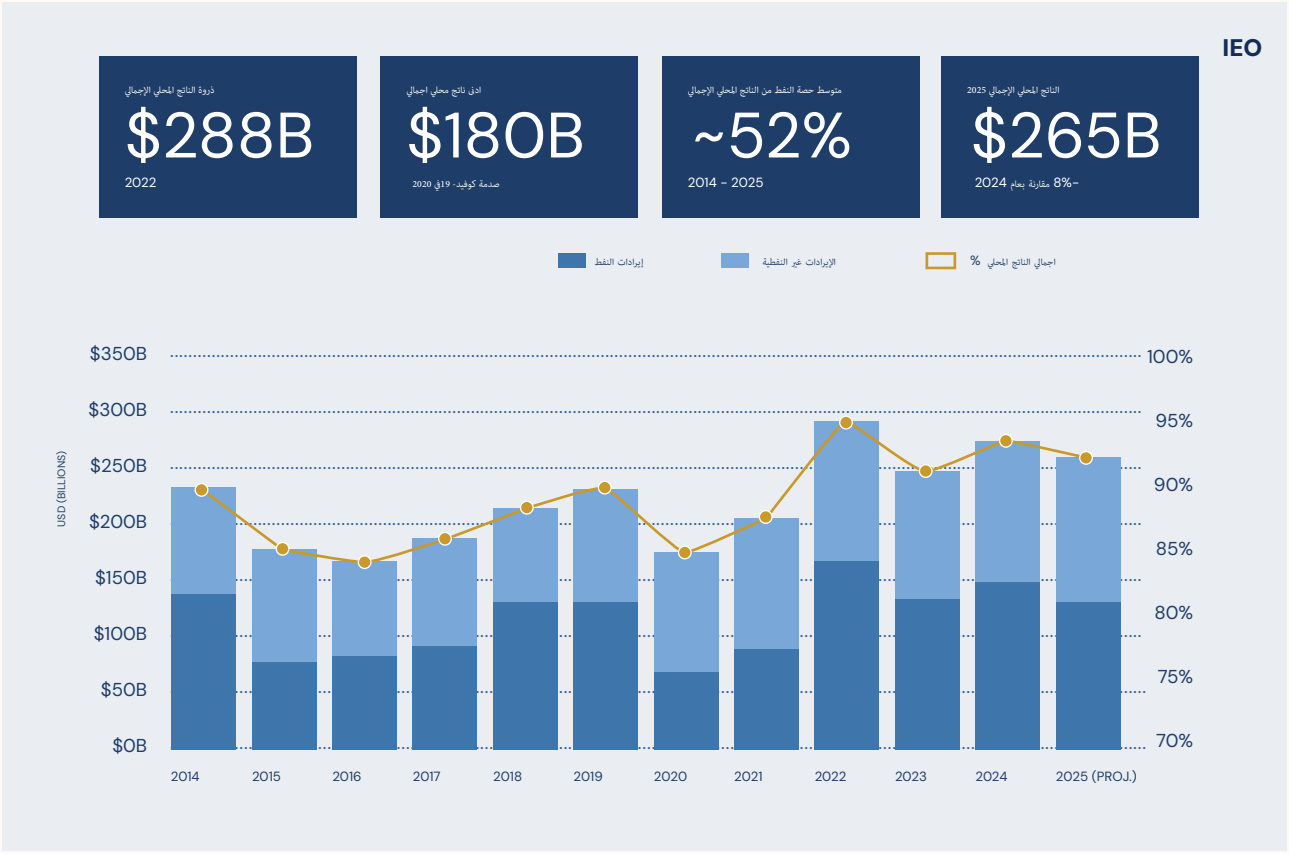

المصدر: حسابات المؤلف بناءا على صندوق النقد الدولي (IMF)، وقاعدة بيانات الناتج الاقتصادي العالمي تشرين الأول (٢٠٢٥) وبيانات العراق .
IMF Data Mapper — Iraq

يوسع الشكل 4 نطاق الرؤية بشكل اكبر ليتجاوز التمويل الحكومي ويوضح دور النفط في الاقتصاد ككل. فقد شكل الناتج المحلي الإجمالي النفطي ما يقارب نصف اجمالي الناتج في العراق منذ 2014، في حين ساهم الاقتصاد غير النفطي بالجزء المتبقي بنسبة ثابتة. إذ ان خط الناتج المحلي الإجمالي يتأرجح - من أدنى مستوى له عند 168 مليار دولار أميركي في عام 2016 إلى ذروة بلغت 289 مليار دولار أميركي في عام 2022 - متتبعا أسعار النفط بشكل شبه مثالي كما ان الاقتصاد غير النفطي في الرسم البياني لا يظهر كقوة مستقلة.

وهذا الأمر له أهمية كبيرة لفهم طبيعة نقاط ضعف العراق فهذا الضعف ليس ماليا فحسب بل يمتد ليشمل الجانب الهيكلي أيضا، فعندما تنهار عائدات النفط تمتد الآثار المترتبة على ذلك لتشمل الاقتصاد بأسره: إذ يتوقف دفع مستحقات المتعاقدين الحكوميين مثلما يتوقف الاستثمار العام وينكمش الإنفاق الاستهلاكي. فالدولة تظهر كفاعل اقتصادي مهيمن لأنها توظف أكثر من 4 ملايين شخص وتستحوذ على الغالبية العظمى من الانفاق الرأسمالي، وعندما تتقلص ميزانيتها يتراجع النشاط الاقتصادي في القطاعين العام والخاص.

ويكشف منحنى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الصورة بشكل أوضح، فقد نما من حوالي 100 مليار دولار أميركي في عام 2014 إلى ما يقرب من 132 مليار دولار أميركي في عام 2025، وهو ما يمثل نموا متواضعا ترجع اسبابه إلى الزيادة السكانية والإنفاق العام وليس للتنمية الحقيقية للقطاع الخاص. فالزراعة والصناعة والخدمات لم تتنوع بعيدا عن ارتباط الدولة بالنفط، وهي لا تزال تعتمد عليه بشكل مباشر أو غير مباشر. وبهذا المعنى فإن الشكل 4 يقدم صورة لما يبدو عليه الاقتصاد عندما تفشل عائدات غير متوقعة على مدى عقد من الزمن في إحداث تحول هيكلي.

عندما تنهار عائدات النفط تمتد الآثار المترتبة على ذلك لتشمل لاقتصاد بأسره: إذ يتوقف دفع مستحقات المتعاقدين الحكوميين مثلما يتوقف الاستثمار العام وينكمش الإنفاق الاستهلاكي. فالدولة تظهر كفاعل اقتصادي مهيمن لأنها توظف أكثر من ٤ ملايين شخص وتستحوذ على الغالبية العظمى من الانفاق الرأسمالي، وعندما تتقلص ميزانيتها يتراجع النشاط الاقتصادي في القطاعين العام والخاص.

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من حوالي 100 مليار دولار في عام 2014 الى ما يقارب 132 مليار دولار في عام 2025 وهو ما يمثل نموا معتدلا خلال تلك الفترة

فشلت قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات في تنويع أنشطتها بعيدا عن الارتباط بالقطاع النفطي الحكومي، وبقيت تعتمد عليه بشكل مباشر او غير مباشر

تطورات الطاقة ومستجدات الاحداث

أزمة هرمز وهشاشة التصدير في العراق

فريق تحرير (IEO)

مضيق هرمز – السفينة جون شويرمان (WPC-١١٤٦) التابعة لخفر السواحل الأميركية تبحر في الممر المائي جنبا الى جنب مع السفينة غير المأهولة ارابيان فوكس (MAST١٣) التابعة لشركة (L٣Harris) في ١٩ نيسان ٢٠٢٣. مصدر الصورة : فني أنظمة المعلومات فنسنت اغوير.

ماذا حدث؟

أدت الحرب الأخيرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى إلى تعطيل حركة الملاحة عبر مضيق هرمز، مما كشف على الفور عن ضعف هيكلي طويل الأمد في نظام تصدير النفط العراقي. فحوالي 93% من صادرات العراق من النفط الخام تمر عبر البنى التحتية للتصدير في البصرة والتي تعتمد كليا على الوصول الدائم إلى الخليج.1 ومع بلوغ متوسط صادرات النفط 3.26 مليون برميل يومياً بسعر 68 دولارا أميركيا للبرميل تقريبا في الشهر الذي سبق الحرب، فإن أي انقطاع كامل سيكلف العراق حوالي 221 مليون دولار أمريكي من الايرادات اليومية. وهذا الرقم مثير للقلق بالنظر إلى أن النفط يمثل ما يقرب من 90% من إيرادات الدولة الاتحادية 2 .

لماذا حدث؟

لم تتغير جغرافية صادرات العراق بشكل كبير لعقود مضت، حيث تتدفق غالبية صادراته عبر الخليج العربي/الفارسي من ميناء البصرة وعدة مراسي نقطية مفردة، ولم يتم تطوير الممرات البديلة بما في ذلك خط أنابيب العراق المار في في السعودية (IPSA) إلى البحر الأحمر، وخط أنابيب العراق-سوريا عبر سوريا إلى البحر الأبيض المتوسط، وخط أنابيب العراق-تركيا (ITP)، وجميعها تم تطويرها في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. وكان العراق والاردن يناقشان احتمالية إنشاء خط أنابيب العراق-الأردن منذ عام 2013 لكن تلك النقاشات بقيت حبرا على ورق.

أما اليوم فإن خط أنابيب العراق-تركيا هو الوحيد الذي بقي نشطا الى حد ما مع تصدير فعلي يقارب 250,000 برميل يوميا مقابل طاقة اسمية تبلغ 1,600,000 برميل يوميا. ومع ذلك فهو فإمكانياته محدودة بسبب تدهور البنى التحتية وانخفاض الإنتاج في الحقول الشمالية وعدم الاستقرار الإقليمي. أما المسارات الأخرى فلا يمكن استخدامها نتيجة لمزيج من الأسباب التي تتمثل بالتدهور المادي والنزاعات السياسية غير المحلولة، وتحولات التحالفات الإقليمية.

ما اهمية ذلك للعراق؟

لا يمثل تركيز الصادرات مجرد مشكلة لوجستية لها تداعيات اقتصادية ومالية كبيرة فمن الناحية النظرية كان بإمكان الممر الشمالي نقل ما بين 400,000 و500,000 برميل يوميا، لكن حالة عدم الاستقرار الأمني والنزاع غير المحسوم بين بغداد وأربيل أدى إلى تأخير استئناف التصدير لمدة 18 يوما تقريبا بعد إغلاق مضيق هرمز. وقد أدى غياب الضمانات الأمنية الموثوقة للشركات النفطية الدولية العاملة في إقليم كردستان إلى بقاء 200.000 برميل يوميا إضافيا عالقا فعليا. ولا تزال علاقات العراق مع الدول التي يمكنها فتح طرق بديلة وهي المملكة العربية السعودية والأردن وسوريا - معقدة بسبب الضغوط السياسية الداخلية – التي أعاقت تاريخيا التفاعل الثنائي الطبيعي.

ما التوقعات المستقبلية؟

طالما استمرت الأزمة الحالية سيبقى العراق يعاني ماليا، وسيتعين على الحكومة العراقية الجديدة أن تقرر ما إذا كانت ستعطي الأولوية للاستثمار الجاد في البنية التحتية ام لا، فالعراق يدرك جيدا المناقشات السياسية والفنية المتعلقة بتنويع الصادرات والسؤال المطروح هو: هل سيمنع الجمود المؤسسي والقيود المالية وثقة المستثمرين والاقتصاد السياسي الفئوي الحكومة العراقية مرة أخرى من الاستفادة من الدرس الذي دفعت ثمنه بالفعل؟

1.تقرير فريق عمل النفط العراقي "العراق يبدأ بإيقاف الإنتاج على مستوى البلاد" والصادر في 4 آذار 2026.
2. بيانات وزارة المالية حول الإيرادات والنفقات العامة: https://mof.gov.iq/Budget-implementation-Archive.aspx

تطورات الطاقة ومستجدات الاحداث

دخول شيفرون المحتمل وتحول ديناميكيات الاستثمار العراقي في مجال التنقيب والإنتاج

فريق تحرير (IEO)

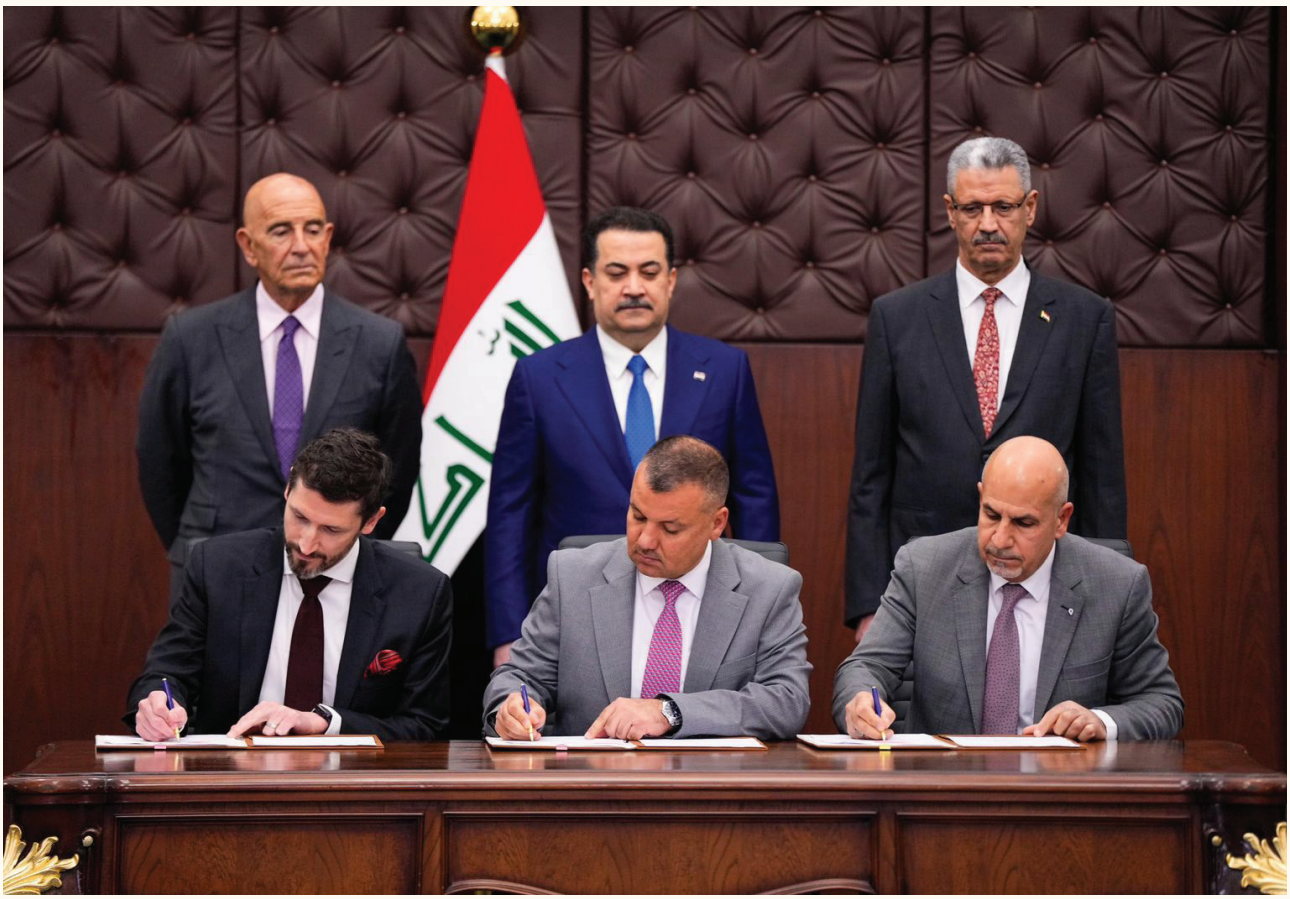

جلسة توقيع اتفاقية شيفرون – في بغداد في ٢٣ شباط ٢٠٢٦، حقوق الصورة: مكتب رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني

ماذا حدث؟

في 23 فبراير 2026 وقع العراق على حزمة من الاتفاقيات التي تسمح لشركة "شيفرون" بالدخول إلى حقل غرب القرنة - 2، وهو أحد أكبر حقول الإنتاج في البلاد وذلك عقب الخروج المتوقع لشركة "لوك أويل" الروسية في ظل العقوبات الغربية 3. وتنص الصفقة على نقل إدارة التشغيل المؤقتة إلى شركة نفط البصرة ومنح "شيفرون" مهلة حصرية مدتها عام واحد للتفاوض على عقد جديد. وتغطي مذكرات تفاهم إضافية التعاون المحتمل في قضاء بلد والعديد من مناطق الاستكشاف في محافظة ذي قار.

لماذا حدث؟

يعكس دخول شركة شيفرون المحتمل إعادة توازن جيوسياسي واضحة في قطاع التنقيب والإنتاج في العراق، في أعقاب وجود شركة "توتال إنرجيز" في حقل ارطاوي بمحافظة البصرة فضلا عن دعوة شركة "إكسون موبيل" للعودة إلى حقل مجنون، وعودة شركة "بي بي" إلى حقول كركوك 4. وعلى مدى العقد الماضي قلصت الشركات الغربية تدريجيا تواجدها في العراق، في حين وسعت الشركات الروسية والصينية نطاق عملها فيه، وقد أدت العقوبات الأخيرة المفروضة على شركات الطاقة الروسية إلى تعطيل هذا الترتيب. ويبدو أن بغداد تستغل هذه الفرصة عن قصد ليس لمجرد سد فجوة تشغيلية بل للإشارة إلى إعادة تموضع أوسع نطاقا لشراكاتها الاستثمارية.

ما اهمية ذلك للعراق؟

ينتج حقل غرب القرنة -2 حوالي 450,000 برميل يوميا، وهو ما يمثل حصة كبيرة من إجمالي إنتاج العراق.5 لذلك فالحفاظ على استمرار تشغيل الحقل أمرا أساسيا لاستراتيجية الإنتاج وجني الإيرادات للبلاد. ويحمل دخول شركة شيفرون المحتمل إشارة أوسع نطاقا: وهي أن العراق قادر على جذب شركة أميركية كبرى في وقت يعيد فيه التوازن الجيوسياسي تشكيل خارطة المستثمرين ومواقع استثماراتهم في قطاع الطاقة بالشرق الأوسط. لقد كافح العراق لجذب شركات النفط الغربية الكبرى منذ جولتي التراخيص الأوليين عام 2009. ومن شأن الانتقال السلس للمسؤولية ان يجنب البلاد مسألة تعطل الإنتاج ويحمي استمرارية الإيرادات في وقت لا تزال فيه ميزانية العراق تحت الضغط. لكن الخطر يكمن في أن الاتفاقات أبرمت في ظل حكومة انتقالية، مما يجعل وضعها القانوني ومستقبلها السياسي غير مؤكدين حتى يتم تشكيل حكومة عراقية جديدة تصادق على الاتفاق.

ما التوقعات المستقبلية؟

ستشكل مفاوضات حقل غرب القرنة -2 سابقة فعلية لبيئة التعاقد في قطاع التنقيب والإنتاج في العراق. وكيفية استغلال بغداد لهذه الفرصة الاستراتيجية وستحدد نمو الإنتاج على المدى الطويل، وعمليات استخلاص الغاز المصاحب لإنتاج الكهرباء وإيرادات الدولة. بالإضافة إلى ذلك فإن تأثير التطورات الجيوسياسية الإقليمية المرتبطة بالحرب الأمريكية-الإسرائيلية ضد إيران على اقتصاد العراق وتحديدا على قطاع الطاقة وبيئة العمل لشركة شيفرون هو متغير رئيسي يجب مراقبته.

3. المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني https://www.facebook.com/photo/?fbid=1399847452189210&set=d41d8cd9
4. وزارة النفط العراقية : https://www.facebook.com/photo/?fbid=1399847452189210&set=d41d8cd9
5. الغموض يحيط بحقل القرنة-2: https://www.iraqinews.com/iraq/uncertainty-surrounds-iraqs-west-qurna-2-oilfield/#google_vignette

تطورات الطاقة ومستجدات الاحداث

صراع إقليمي يعطل سوق الوقود المحلي

فريق تحرير (IEO)

ناقلة وقود ممتلئة تم تحميلها في مصفاة كربلاء مصدر الصورة: الموقع الرسمي لمصفاة كربلاء

ماذا حدث؟

أدت الحرب بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل إلى حدوث نقص في الوقود في جميع أنحاء العراق، وأثرت على توفر كل من البنزين والغاز السائل (LPG) 6. وسمح مجلس الوزراء العراقي باستيراد البنزين في حالات الطوارئ، ومنح شركة (SOMO) استثناء من قواعد الشراء القياسية 7. ونتج النقص عن تعطل المصافي وإجلاء الكوادر الفنية الأجنبية من المنشآت الرئيسية، وفقدان بعض إمدادات الغاز المصاحب عند انخفاض الإنتاج في حقول نفط البصرة.

لماذا حدث؟

تعود هذه الاضطرابات إلى عدد من العوامل حيث أدى رحيل العمال الأجانب في مصفاة كربلاء إلى تعطيل إنتاج البنزين عالي الجودة، وأجبرت السعة التخزينية المحدودة للوقود الثقيل في المصافي الأخرى المشغلين على خفض الإنتاجية. وفي إقليم كردستان أدى إغلاق منشأة المعالجة الرئيسية في خور مور إلى انخفاض حاد في إمدادات الغاز السائل. ان نقاط الضعف التي ذكرناها ليست جديدة، بل هي تعكس تقادم البنى التحتية لقطاع التكرير والتسويق وظروف التشغيل التي لا تترك سوى هامش ضئيل لمواجهة الصدمات الخارجية

ما اهمية ذلك للعراق؟

كانت آثار ارتفاع الأسعار فورية وكانت تؤثر سلبا على الفئات الأقل دخلا، وبحلول أوائل أبريل قفزت أسعار التجزئة الرسمية للغاز السائل في إقليم كردستان من حوالي 425 دينار عراقي للتر الواحد إلى ما يقارب 1100 دينار عراقي (أو من 9000 إلى 20000 دينار عراقي لأسطوانة الغاز الواحدة). وكانت الأسعار أعلى من ذلك في السوق غير الرسمية.

وارتفع سعر الكيروسين من حوالي 700 إلى 950 دينار عراقي مع تحول الأسر إلى أنواع أخرى من الوقود. وبالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض والشركات الصغيرة التي تعتمد على الطاقة المدعومة فإن هذه الطفرة في الأسعار ليست تقلبات طفيفة، بل هي صدمات في الرفاهية، كما أن اللجوء إلى الواردات الطارئة يسلط الضوء على المفارقة المتمثلة في أن العراق الذي يعد أحد أكبر منتجي النفط الخام في العالم لا يزال معرضا لمخاطر هيكلية في مجال التكرير ومعالجة الغاز.

ما التوقعات المستقبلية؟

إن نقاط الضعف في قطاع التكرير والتسويق في العراق موثقة جيدا، وتُظهر الأزمة الأخيرة ضرورة الاستثمار في قطاع التكرير مع التركيز على زيادة سعة التخزين وإنتاج الغاز السائل. ان الشيء المفقود في تلك الازمة هو المتابعة المؤسسية لمعالجتها قبل حدوث الاضطراب اللاحق.

6. مجيد غريب. "ارتفعت أسعار الغاز ثلاثة اضعاف، وأغلقت بعض المخابز أبوابها" – 22 آذار 2026، مقال في موقع روداو نشر باللغة الكردية.
https://www.rudaw.net/sorani/business/220320262https://www.rudaw.net/sorani/business/220320262

7. رئيس الوزراء يترأس الجلسة العادية الثانية عشر لمجلس الوزراء بحضور نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة ووزير النفط ، مكتب الاعلام والاتصالات الحكومي 24 آذار 2026 .
https://www.facebook.com/ministryofoil201/posts/pfbid02Fin4UZUqtiFbVUJCzWjbSJi1P76Qj6e89QKUsmyqxACZB6W9toSr3FbbxVgY1cAcl?rdid=QqadTWTookZhAw98

تطورات الطاقة ومستجدات الاحداث

العراق يفتح طريق التصدير السوري لتخفيف ازمة الوقود

فريق تحرير (IEO)

شاحنات نقل نفط عراقية تنقل زيت الوقود الثقيل (HFO) إلى ميناء بانياس السوري، ابتداءً من ١ نيسان ٢٠٢٦. مصدر الصورة: وزارة الطاقة السورية.

ماذا حدث؟

في 1 أبريل 2026، بدأت شركة SOMO في تصدير الوقود الثقيل (HFO) بواسطة الشاحنات عبر ميناء بانياس في سوريا، وهو اول تصدير من نوعه منذ عقود. وبلغت الشحنات الأولية حوالي 200 شاحنة يوميا مع وجود خطط لزيادة العدد إلى 500 شاحنة. وجاءت هذه الخطوة في الوقت الذي واجه فيه العراق قيودا حادة على الصادرات عقب تعطل طرق الشحن في الخليج. وتؤكد المؤشرات الأولية على إمكانية توسيع نطاق هذا الممر ليشمل صادرات النفط الخام في حال استمرار الاضطرابات البحرية 8.

لماذا حدث؟

كان الدافع المباشر لإعادة تشغيل مسار التصدير هذا هو تراكم زيت الوقود الثقيل (HFO) داخل نظام التكرير العراقي ونظرا لأن معظم المصافي العراقية بسيطة نسبيا أو قديمة فهي تنتج الوقود الثقيل بنسب تتراوح بين 40% و50% من إجمالي الإنتاج. وهو منتج ثانوي يجب افراغه باستمرار حتى تستمر عمليات التكرير وعندما تعطلت طرق التصدير في الخليج ووصل التخزين الموقعي للوقود الثقيل إلى طاقته الاستيعابية القصوى، اضطرت عدة مصافي إلى خفض الإنتاج أو إيقافه بالكامل. وقد ساهم ذلك بشكل مباشر في حدوث نقص محلي في البنزين والديزل والغاز السائل للأسر العراقية. وأتاح إعادة فتح الطريق السوري منفذا لتصفية المخزونات واستعادة الإنتاجية عبر نظام التكرير.

ما اهمية ذلك للعراق؟

في وقت كان فيه العراق قد تكبد بالفعل خسائر كبيرة في الإيرادات جراء الاضطرابات البحرية، يوفر ممر بانياس إضافة جزئية لكنها مهمة لمرونة الصادرات في البلاد. وبشكل عام تشير هذه الخطوة إلى إحياء التعاون في مجال الطاقة مع سوريا بعد عقود من الانقطاع - وهو في حد ذاته تطور جيوسياسي ملحوظ - ومع ذلك، فإن النقل بالشاحنات حل مكلف ومحدود بطبيعته لتصدير النفط الخام.
فالتكلفة للبرميل أعلى بكثير من النقل عبر الأنابيب كما أن الكميات مقيدة بقدرة الطرق واللوجستيات، ويظل المسار عرضة للظروف الأمنية على جانبي الحدود لذلك من الأفضل فهم إعادة فتح هذا الممر على أنه إجراء إغاثة طارئة، أكثر منه تنويع هيكلي.

ما التوقعات المستقبلية؟

السؤال الحاسم هو ما إذا كان العراق سيتعامل مع هذا الممر كحل مؤقت أم كأساس لشيء أكثر استدامة. إن استعادة البنية التحتية للأنابيب بين العراق وسوريا من شأنها أن تغير اقتصاديات الطريق وقيمته الاستراتيجية بشكل كبير. وسوف يحدد فيما لو كانت بغداد ستتحرك في هذا الاتجاه — وان الظروف السياسية في دمشق تسمح بذلك — وكان هذا التطور يمثل نقطة تحول حقيقية في تنويع صادرات العراق أم هو مجرد فرصة أخرى ضائعة.

8. بيان عام لشركة النفط السورية صدر في 1 نيسان 2026 .
https://www.facebook.com/photo?fbid=1221276758071224308amp;set=a.122115497445122430

AMERICAN UNIVERSITY OF IRAQ, SULAIMANI
زانکۆی ئەمریکی لە عێراق، سلێمانی | الجامعة الأمريكية في العراق، السليمانية

EDITORIAL OFFICE
DHIA JAFAR CENTER FOR ENERGY & NATURAL RESOURCES
AMERICAN UNIVERSITY OF IRAQ, SULAIMANI
AUIS CAMPUS, BUILDING A
THIRD FLOOR, OFFICE 36
PHONE: 053 511 2008

CONTACT
EMAIL: MOHAMMED.HUSSEIN@AUIS.EDU.KRD
PHONE: +964 770 130 3105

© DHIA JAFAR CENTER FOR ENERGY & NATURAL RESOURCES, 2026
ALL RIGHTS RESERVED.

VIEWS EXPRESSED ARE THOSE OF THE AUTHORS' AND DO NOT NECESSARILY REFLECT THE VIEWS OF THE CENTER OR AUIS.

American University of Iraq, Sulaimani
Dhia Jafar Center for Energy and Natural Resources